جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دوري رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨

نظراً لما تلاحظ من استيلاء بعض العاملين بالجهات الإدارية على المال العام عن طريق الإختلاس والتلاعب والتحايل على منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى.

فان وزارة المالية تؤكد مشدداً على ضرورة إتباع التعليمات التالية بكل دقة، وذلك درءاً للمساءلة القانونية والجنائية، وحفاظاً على المال العام:-

- طباعة كشوف بأسماء الموظفين المسجلين على المنظومة ومراجعتها بمعرفة إدارة الاستحقاقات واعتمادها بعد المراجعة والاحتفاظ بها لدى الوحدة الحسابية.

- الغاء كافة التفويضات الخاصة بمدخلى البيانات فى استلام بطاقات الدفع الالكترونى أو الارقام السرية لموظفي الجهة من جميع البنوك، ويكون التعامل مباشرة بين البنك والموظف صاحب البطاقة، ويكون التعامل مع البنك من خلال الجهة الإدارية بتفويض معتمد للموظف ولكل حالة على حدة.

- **الالتزام بكتاب دورى رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٦ فيما يخص مراجعة البيانات المطبوعة لمستحقات العاملين من المنظومة قبل توقيعها توقيع ثان وأول.**

- **طباعة الحسبة اليومية للقيود المرحلة من المنظومة ومطابقتها بالدفاتر الورقية والتوقيع عليها من كل مختص طبقاً لتقسيم الحسبة اليومية قبل إصدار أوامر الدفع الالكترونية .**

- **الزام ادارة الاستحقاقات بالجهة بابلاغ الوحدة الحسابية ببيان بكافة التعديلات الشهرية التى تمت على كشوف الموظفين خلال الشهر من (معاش – وفاة – اجازة – جزاء - ندب ..... الخ)، واتخاذ كافة إجراءات ايقاف تلك البطاقات.**

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

- عدم اسناد اكثر من مسئولية لذات الموظف داخل الوحدة الحسابية (لا يجوز لمدخل بيانات الدفع الالكترونى القيام بأى مسئوليات على منظومة GFMIS).

- التزام السادة ممثلى وزارة المالية أصحاب التوقيع الثانى والسادة أصحاب التوقيع الاول بالجهات الادارية المختلفه بعدم تسليم مفتاح التصديق الإلكترونى (التوكن) عهدتهم الشخصية أو الرقم السرى الخاص بهم أو اسم المستخدم لمسئولية المراجعة والترحيل وكلمة السر الخاصة به الى أى شخص، وذلك لعدم تعرضهم للمساءلة القانونية حال التوقيع بما يخالف التعليمات .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية والاجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم بكل دقة، درءاً للمسائلة القانونية، وحفاظاً على المال العام.

رئيس قطاع
الحسابات و المديريات المالية

محاسب / عماد عبد الله عواد

تاريخ: /٢٠١٨/٣